



الازمة المالية العالمية

أ. د. ميسر قاسم محمد غزال
قسم الاقتصاد

كنا ولا نزال نقرأ عن انهيار اسهم بورصة وول ستريت في نيويورك عام ١٩٢٩ لكننا لم نعيش ذلك الحدث الاقتصادي الكبير، اما الان فإننا نرى ونسمع ونحس بتداعيات هذه الازمة المالية بل الاقتصادية العالمية الحالية.

وهذه الشرارة التي كانت بدأت قبل حوالي ٨٠ عاماً ها هي تعيد نفسها اليوم وتبدأ من نفس المكان- بورصة وول ستريت في نيويورك.

وإذا كنا قرأنا عن انهيار نظام برتن- وودز بعد الحرب العالمية الثانية فإننا اليوم نقرأ ونسمع عن انهيار النظام المالي الرأسمالي العالمي الذي يقوده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ملخص تداعيات الازمة المالية العالمية

الازمات الاقتصادية والمالية هي ظاهرة ملازمة وعضوية في الاقتصاد الرأسمالي وهي نتاج الدورة الاقتصادية واقسى مرحلة من مراحلها. وعادة ما تبدأ هذه الازمة بانهيارات حادة في اسواق الاوراق المالية ومنها البورصات، فتتهبط اسعار الاوراق المالية ويسارع الافراد في بيع موجوداتهم منها، فتتعطل أنشطة بعض الشركات والمصارف وتنخفض ارباحها ويعلن بعضها افلاسه وإذا لم تتدخل الحكومة بإجراءات سريعة فإن حالة انعدام الثقة بالاقتصاد تتفاقم وتتوقف أنشطة الكثير من المشروعات الانتاجية ويسرح الاف من العمال وبالتالي يدخل الاقتصاد في حالة من الركود التي من مؤشراتهما- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الاستيرادات للتعويض عن انخفاض حجم العرض المحلي وزيادة العجز في الميزان التجاري والمدفوعات. ان ما يهمننا هنا في العراق هو انعكاسات هذه الازمة المالية العالمية على اقتصادنا الوطني واول هذه الآثار هو الانخفاض الحاصل في اسعار صادرات النفط مما سيؤثر سلباً على عمليات اعادة البناء وعلى المستوى المعاشي للمواطنين.

ان هذه الازمة تفرض علينا العمل على تخفيف روابط الاعتماد وكذلك الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالي والامريكي منه بوجه خاص.

ان سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول السريع الى اقتصاد السوق اثبتت فشلها، لذلك فمن الخطأ الاستسلام لسياسات ونصائح صندوق النقد والبنك الدولي وبدلاً من ذلك ينبغي انتهاج سياسات اقتصادية قائمة على التحليل الاقتصادي العلمي والواقعي المستندة الى اولويات وخطط تنمية وطنية علمية.

ان هذه الازمة المالية العالمية ستدخل الاقتصاد الرأسمالي في ركود طويل بل وربما الى كساد اعظم هو الاول والاقوى من نوعه بعد الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي.

وربما سنشهد في القريب ظهور نظريات اقتصادية جديدة وايضاً تحولات كبرى او اصلاحات هيكلية في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ولو بعد حين.

المقدمة

ان الازمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية هي من اكثر الازمات حدة وسعة من التي واجهت النظام الرأسمالي منذ ازمة الكساد العظيم بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٣٢ تلك الازمة التي كادت ان تعصف بكامل ذلك النظام لولا تدخل الدولة الذي انقذه من الانهيار.

بيد ان الازمة الحالية تختلف كلياً عن سابقتها في الابعاد والاثار والظروف الذاتية والموضوعية المحلية والدولية في ظل التشابك الشديد الحالي في العلاقات الاقتصادية الدولية. لقد تجاوزت هذه الازمة الاقتصاد المالي لتطال الاقتصاد الحقيقي ولتبشر بركود بل وبكساد اقتصادي يصيب الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن لأحد التنبؤ بامتداداته ونتائجه.

وتشير التقارير المحايدة الى ان النظام الرأسمالي مرشح لأنتكاسة عالمية نتيجة تزعزع ثقة الاقتصاد العالمي بقوته واستقراره المؤسسي وبإمكان الاعتماد عليه في قيادة الاقتصاد العالمي. ويوماً بعد يوم تصل آثار وانعكاسات هذه الازمة الى العديد من دول العالم بشكل يتناسب مع درجة ارتباط او تبعية اقتصادات تلك الدول للاقتصاد الرأسمالي.

وفي هذا الخضم يتعرض الفكر الاقتصادي السياسي الرأسمالي الى ازمة لا يعرف احد ابعادها، فالنظرية الاقتصادية الرأسمالية التي تعود صياغتها الى اواسط القرن التاسع عشر اصبحت هرمة وقد اوجعتها السهام الكثيرة التي وجهت اليها ويبدو ان بعضاً من اسسها الفلسفية والفكرية اصبحت بحاجة الى تغيير او تعديل جوهري. وبالرغم من ظهور عدة محاولات من جانب بعض المدارس الاقتصادية المعاصرة لإصلاح تلك الاسس او الاضافة عليها بهدف مواكبة التغيرات الجارية في هيكلية الاقتصاد الرأسمالي بخاصة والاقتصاد العالمي بعامه، نقول بالرغم من تلك المحاولات ظلت الرأسمالية فكراً ونظماً اسيرة تناقضاتها وازماتها.

ان ما وعد به مؤسسو المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية من اقتصاد رأسمالي حر دائم الحيوية والتوازن ومن دولة رفاه اجتماعي لم يتحقق امام زيادة بؤس الفقراء والمحرومين وامام مصادرة الحرية والقرار المستقل لمعظم دول العالم الثالث التي تضرب شعوبها بالبنادق او تقصف بالمدافع والطائرات بهدف اخضاعها والسيطرة على مواردها لحساب الدول الاستعمارية الحديثة.

ويشهد التاريخ الاقتصادي للازمات بأن الازمة الاقتصادية والمالية الحالية هي ليست ظاهرة عابرة او طارئة تنجم عن مجرد تقلبات او اضطرابات نقدية او مالية ما تلبث ان تزول يعود بعدها الاقتصاد الى وضع التوازن الطبيعي والتلقائي بل هي تقلبات دورية حادة لصيقة بطبيعة قوانين الاقتصاد الرأسمالي وبفائض انتاجه ونمط التوزيع فيه.

ان لهذه الازمات الدورية ابعادها الاجتماعية البعيدة، فضلاً عن ابعادها الاقتصادية، فهي تحدث من خلال تكرارها تغييرات هامة في البنية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الفكرية وقد تقرر في النهاية مصير النظام ذاته.

ثانياً: اسباب واعراض الازمة المالية العالمية

في الثمانينات من القرن الماضي تحول الاقتصاد الأمريكي وهو الاكبر والاقوى في العالم الى اكبر اقتصاد عجز في العالم، عجز في الميزانية الفيدرالية، عجز في الميزان التجاري وعجز في ميزان المدفوعات.

ولاشك بأن هذا العجز المالي الأمريكي المتواصل سيشكل قاعدة مادية اضافية لنشوء الازمات المالية والنقدية حاضراً ومستقبلاً وسيؤدي بالتالي الى زعزعة الثقة بالاقتصاد الأمريكي وبعملته النقدية (الدولار) وربما بل من المحتمل جداً اذا استمر التدهور على هذا النحو ان تبدأ الدول بالبحث عن بديل او بدائل للدولار في المعاملات التجارية وفي التسويات الدولية.

ان اتساع نطاق التعامل الدولي بالدولار ربما يكون مفيداً لتيسير التبادلات الدولية في اوقات الاستقرار في الاقتصاد العالمي، لكنه يصبح ضاراً في الاوقات الساخنة وهي اوقات الحروب والازمات الاقتصادية والمالية التي تصيب الاقتصاد الأمريكي بخاصة والرأسمالي بعامته.

وفي مرحلة تعويم معظم العملات الوطنية ومنها الدولار الأمريكي وتصدع قاعدة الدولار التي حلت محل قاعدة الذهب فإن الولايات المتحدة تلجأ الى استخدام سياسات اسعار الصرف لممارسة الضغط على منافسيها الدوليين وعندها يتراجع معيار الكفاءة الانتاجية كمحدد اساسي للتخصص الدولي في اجواء المنافسة الدولية وحرية التجارة.

ان الواقع الاقتصادي العالمي هو واقع معقد تتشابك وتختلط فيه المفاهيم والسياسات قدر تشابك واختلاف المصالح حتى يصل الامر الى تشوش الفكر الاقتصادي والسياسي وتحول بعض المسلمات الاقتصادية المنطقية الى لا منطقية قياساً الى الواقع الفعلي، مما قد ينعكس سلباً على اداء النظرية الاقتصادية ويضعف من دور ادواتها في تصحيح المسارات.

ان الازمة الحالية بدأت بالاسواق المالية الامريكية لكنها ستنتهي بانعكاساتها السلبية وربما المدمرة على اقتصاديات العديد من الدول وبخاصة النامية منها وسيكون لها كذلك الاثر الضار على مجمل النظام النقدي العالمي. وبطبيعة الحال فإن القانمين على تشخيص ومعالجة هذه الازمة من الاميركيين والاوربيين سوف لن يرجعوا هذه الازمة الاقتصادية والمالية الى اصولها واسبابها الحقيقية الكامنة في طبيعة وفلسفة النظام الرأسمالي وقوانينه وتحولاته الهيكلية المعاصرة كما لن يرجعوا الى البنية الاحادية للنظام النقدي العالمي المعاصر المستند الى عملة نقدية محلية.. عالمية واحدة هي الدولار.

فبعد خروج الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب في عام ١٩٧١ في عهد الرئيس نيكسون وغداة حرب فيتنام وبالنظر للالتزامات المالية والتجارية بين امريكا ودول العالم الاخرى لم يكن امام تلك الدول سوى القبول بالدولار المكشوف لتمشية المعاملات وللتسويات الدولية.

ان الركود الحالي من خلال تأثيره المتوقع على معدلات النمو الاقتصادي سيزيد من عجوزات الاقتصاد الأمريكي في ميزانية الفيدرالية وميزانه التجاري وميزان مدفوعاته وبخاصة اذا استمرت السياسة الخارجية الامريكية متجهة نحو سياسة المواجهة واشعال الحروب هنا وهناك.

انني اعتقد بأن الاقتصاد الأمريكي والرأسمالي بشكل عام سيدخل في دورة ركود عميقة وطويلة نسبياً يقدرها البعض بين ٥ - ٧ سنوات وسيتم تجريب وتحريك كافة ادوات السياستين النقدية والمالية من اسعار الفائدة الى اسعار الصرف الى الادوات الضريبية في محاولة لوضع ذلك الاقتصاد على طريق الخروج من الركود والاتجاه نحو الانتعاش.

ان دخول الاتحاد السوفيتي السابق الى افغانستان عام ١٩٧٩ أشر البداية لتراجع النمو الاقتصادي السوفيتي والوصول الى اصلاحات البيرسترويكا ومن ثم الى تفكك دولة الاتحاد السوفيتي التي كان يسميها الغرب الامبراطورية السوفيتية والان هناك من يتوقع تفكك الامبراطورية الامريكية اذا استمرت سياساتها الخارجية على ماهي عليه الان.

ان الازمة الحالية تثبت فساد النظام المالي الرأسمالي الذي يقف على كومة من الاوراق المالية التي يمكن ان تفقد قيمتها في أي وقت وخلال ساعات..

ويبدو ان هناك مفارقة اذ بينما الدولة الروسية تسحب نفسها تدريجياً من دائرة الاقتصاد منذ عام ١٩٩١ تاركة القيادة للقطاع الخاص نرى الولايات المتحدة وهي تنتزع القرار الاقتصادي من القطاع الخاص والشركات والمصارف الى حد يمكن اعتباره بأنه شكل من اشكال التأميم الاقتصادي.

لقد كشفت هذه الازمة عن مدى تلاحم وتداخل مصالح حملة الاسهم من كبار الرأسماليين مع مصالح المسؤولين الكبار في الحكومة التي هم يديرونها بل ومدى تبعية تلك الحكومة وخدمتها لمصالح الطبقة الرأسمالية، كما كشفت الازمة عن شدة ترابط وتداخل دول النظام الرأسمالي وبأنها تواجه مخاطر مشتركة ومصير مشترك لا بد وان يتلاحموا في مواجهته.

لقد تنادت الدول الرأسمالية الغربية طلباً لأنقذ الموقف فتوالت الاجتماعات واللقاءات على اعلى المستويات واعلنت حالة طوارئ واتخذت قرارات على عجل.

ولدى الحديث عن الازمات الاقتصادية بوجه عام لا بد من استعراض بعض انواعها فهناك ازمة على مستوى الاقتصاد الكلي تحدث بسبب طبيعة القوانين الاقتصادية الخاصة بنظام اقتصادي معين: وهي ازمة هيكلية تحدث بشكل دوري وتصيب الاقتصاد الرأسمالي تحديداً. وهناك ازمات على مستوى قطاعات اقتصادية معينة وهي ازمات غير دورية وغير منتظمة الوقوع تحدث عادة بسبب نقص طارئ في احد عوامل الانتاج او بسبب سوء الادارة وضعف التخطيط او بسبب احداث مفاجئة سياسية او عسكرية او بينية. ويرى معظم الاقتصاديين المحايدون بأن الاقتصاد الرأسمالي عاجز عن ايجاد الحل النهائي لازماته الاقتصادية العامة لانها ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة القوانين الاقتصادية للنظام الرأسمالي.

لقد لعبت الازمات الاقتصادية التي سجلها التاريخ الاقتصادي على النظام الرأسمالي عبر قرون من تطوره والتي لا تعدو ان تكون انعكاساً طبيعياً لتناقضاته الاساسية لعبت دوراً مشهوداً في تطور الفكر الاقتصادي الاشتراكي النقيض وايضاً في تنوع التنظير داخل الفكرين الرئيسيين.

وفي اواسط عقد السبعينات تعرض الاقتصاد الرأسمالي لظاهرة او لازمة اقتصادية من نوع جديد هي ازمة الركود التضخمي التي تميزت بوجود حالة تباطؤ او انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي مع استمرار الارتفاع في معدلات الاسعار . ولان هذه الظاهرة سجلت حالة جديدة النشوء في واقع الاقتصاد الرأسمالي، لذا فلم تتناولها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية كما لم تنفع في تحليلها ومعالجتها ادوات النظرية الكينزية . ان العجز في تفسير ومعالجة مظاهر ازمة الركود التضخمي فسح المجال لبروز اراء مجموعة من الاقتصاديين الامريكان في اطار ما عرف بمدرسة جانب العرض والذين اشاروا بأن الحل يكمن في تعزيز القدرات الانتاجية وزيادة التدفقات السلعية التي ستخلق فيما بعد توسعاً في حجم الاسواق والطلب الكلي وبذلك تعود حالة التوازن العام الى الاقتصاد.

ان انهيار النظام المالي الامريكي يهدد الى حد بعيد كيان النظام الرأسمالي، ذلك ان الانهيار الذي يرتبط بانعدام الثقة بالمؤسسات المالية- المصارف، صناديق الاستثمار وغيرها يؤدي الى انعدام الثقة بكامل النظام ومؤسسات الدولة وهو يترجم ابتعاد الافراد عن التعامل مع المصارف لمعظم عمليات الائتمان وبخاصة وضع الودائع النقدية لديها وبالتالي انعدام السيولة او نقصها لدى هذه البنوك مما يؤثر سلباً على عملية التمويل وبالتالي على حجم الاستثمارات.

لقد تقلصت المدة بين ازمة مالية واخرى وبين دورة ركود واخرى وكل ذلك يعد من عوامل تراجع الخط البياني لقوة النظام الرأسمالي على مستوى العالم.

ان الإفراط في التسهيلات الائتمانية او تبني سياسة مالية توسعية وخفض معدلات الفائدة على القروض شجع العديد من الافراد العاديين والمستثمرين على طلب الائتمان فزيادة الاصدار النقدي حتى اصطدم ذلك التوسع بحجم الطلب الكلي المتناقص على السلع والخدمات المنتجة في الولايات المتحدة لاسباب منها انخفاض مستوى الدخل الحقيقية لطبقات واسعة من المجتمع بسبب التضخم وغيره. يضاف الى ذلك الاتجاه العام المسجل خلال العقود السابقين من انخفاض حجم الطلب المحلي والعالمي على المنتجات الامريكية بسبب المنافسة الخارجية او بسبب الثقافة الاستهلاكية المتنوعة للمستهلك الامريكي الذي بدأ يطلب السلع المستوردة.

ثالثاً: الازمة والنظرية الاقتصادية الرأسمالية

لقد ظهر عجز النظرية الكلاسيكية في تأكيدها على ان أية ازمة وأية بطالة تحدث في النظام الرأسمالي انما هي ظاهرة مؤقتة وليست دورية وان حلها واعادة التوازن الى الاقتصاد يتم بصورة تلقائية، فالطلب الكلي ما يلبث ان يستحث العرض الكلي وهذا الاخير كفيل بخلق دخول جديدة تضمن زيادة الطلب من جديد وهكذا. وبالطبع فإن تطور الاقتصاد الرأسمالي وحتى قبل دخوله المرحلة المالية شهد عدداً متواصلاً من الازمات الدورية واصبحت البطالة فيه ظاهرة مزمنة.

ان تكرر الازمة يدل على عيب او خلل هيكل في فلسفة وقوانين الاقتصاد الرأسمالي الذي يعيش مع تناقضاته الاقتصادية الرئيسية ومع ازماته الاقتصادية الدورية. لقد اثبتت الازمات السابقة والحالية بأن تدخل الدولة في الاقتصاد هي مسألة حيوية وضرورية وبأن فلسفة النظام الرأسمالي القائمة على عدم تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد مسألة غير ممكنة وحتى خطرة، فالدولة الرأسمالية تدخلت ودعمت وحتى أممت وكل ذلك يخالف أسس الفلسفة الرأسمالية.

لقد تدخلت الدولة خوفاً من فقدان ثقة الافراد بمؤسسات النظام الرأسمالي وتحولهم فكراً بالاتجاه المعاكس.

وهكذا فلا وجود لأقتصاد حر بالمعنى الكامل على ارض الواقع بل هو موجود على المستوى النظري فحسب. وفي الواقع فإن عدة مقيدات تقيد هذه الحرية الاقتصادية حتى في الدول الرأسمالية العريقة، وهذه الحقيقة هي ما ينبغي ان تعلم لدى الانتقال من اقتصاد موجه او مخطط مركزياً الى اقتصاد سوق مفتوح وفي ظل اقتصاد نام.

ولم يكن الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون بحتمية تعرض النظام الرأسمالي للازمات الاقتصادية الدورية ذلك لأنهم عاشوا فترة التكوين الاولى للنظام الرأسمالي التي شهدت حالة من الانتعاش الطويل بسبب الوفرة المطلقة والنسبية لعوامل الانتاج وبلوغ الاقتصاد مرحلة الاستخدام الكامل وتوفر الطلب لضخ طاقات انتاج جديدة بفعل التقدم الصناعي ووجود مساحات شاسعة من الاراضي البكر غير المستغلة في الداخل ووجود المستعمرات التي مدت اوربا بما تحتاجه من الخامات والمعادن النفيسة.

وتثبت وقائع التاريخ الاقتصادي بأن الازمة الاقتصادية هي ظاهرة لصيقة بنمط الانتاج الرأسمالي وسببها هو التناقض الاقتصادي الرئيسي بين التطور المطرد لقوى الانتاج وبين الطابع الاستاتيكي الساكن لعلاقات الانتاج الرأسمالية، فقوى الانتاج النامية بوتائر عالية بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي تخلف وراءها فانصاً إنتاجياً تعمل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج على حصر هذا الفائض واقيامه المالية بالطبقة الرأسمالية مما يحد من تنامي القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية العريضة المحرومة من تملك وسائل الانتاج.

ان احدث خروج عملي على النظرية الكلاسيكية وعلى ما اعتقده الكينزيون حول الجانب الاحادي للازمة أي اعتقادهم بأن الركود او الكساد لا يمكن ان يكون مصحوباً بالتضخم هو ما نراه اليوم واقعاً في الاقتصاد الرأسمالي مما يعرف اصطلاحاً بالركود التضخمي: الذي يشير الى وجود تباطؤ في النمو وتكديس للسلع وتراجع في الطلب الاستهلاكي يقابله ارتفاع عام في اسعار تلك السلع وذلك هو واقع الاقتصاد الرأسمالي اليوم- اتجاه عام بزيادة معدلات التضخم مع ركود وبطالة انها ثلاثية متعايشة ومتحركة باتجاه واحد.

ان حدوث الازمة الحالية والازمات الدورية السابقة تناقض ما يعتقدونه نفر من الاقتصاديين الامريكان المعاصرين ممن يعرفون بالليبرالية المتطرفة ومن بينهم ملتون فريدمان الذي يعتبر عودة الدولة وسياساتها التدخلية في النشاط الاقتصادي سبباً في حدوث الازمات.

وعلى خط معاكس يقف راند ما يسمى بالمدرسة المؤسسية جون كالبريت ليقول بأن النظام الرأسمالي لا يمكن ان يسلم نفسه ومصيره لآلية السوق ورسم السياستين المالية والنقدية على اساس تقلبات السوق وهو ينفرد بالدعوة الى قيام نظام رأسمالي على اساس التخطيط القومي الشامل كوسيلة لعلاج ازمات الرأسمالية المعاصرة.

وهكذا فإن النظرية الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة وعلم الاقتصاد السياسي الرأسمالي عاجزان حتى الان عن ايجاد الحلول لمشكلات الاقتصاد الرأسمالي ومنها اشكالية الازمة الاقتصادية والمالية الحالية فهل سينجلي الموقف بظهور معالجة نظرية وعملية جديدة كتلك التي اقترحها جون ماينارد كينز وتمكن الاقتصاد الرأسمالي من خلالها تجاوز كساد العظيم ابان الثلاثينات؟ انني اعتقد بأن الاقتصاديين والمفكرين الرأسماليين المعاصرين لهذه المرحلة وأزماتها الدورية المتسارعة سيضطرون الى مراجعة الاصول الفكرية الكلاسيكية التي انتقدت الفلسفة والفكر الرأسمالي وجاء معظمها من المدرسة الاشتراكية الماركسية العلمية التي اثبتت الالتصاق العضوي بين الرأسمالية وازمتها العامة.

ان الازمة العامة للرأسمالية العالمية تظل كلاً من الفكر والنظام الذي يقوم على هذا الفكر وبالتالي فهي ازمة عميقة بأبعادها وعالميتها. ذلك ان رأس المال الذي يحرك كامل النظام الاقتصادي هو الذي يتعرض للازمة وهو يواجه المخاطر واذا ما توقفت او تباطأت عمليات تكوين رأس المال بسبب تعطل عمل الطاقات الانتاجية فإن ذلك سينذر بالتدهور الاقتصادي وبدخول الاقتصاد مرحلة الكساد الطويل والعميق..

لقد تعرض الاقتصاد الرأسمالي المعاصر الى عدة دورات ركود في السنوات ٧٤، ٧٧، ٨٧، ٩٧، ٩٨ تعافى منها بإجراءات معينة اتخذتها الحكومات الرأسمالية في مناخات اقتصادية دولية هادئة نسبياً، لكن هذه الازمة تحدث في فترة توترات دولية حادة وفي ظل حرب تشارك فيها عدة دول اوربية وتقودها اكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم هي الولايات المتحدة وينفق على هذه الحروب بضعة مليارات من الدولارات شهرياً. ان الاقتصاد الامريكي الذي بلغ الذروة من الحجم لم يعد قادراً على تحمل هذا الانفاق العسكري الاستهلاكي الضخم ولم تعد آتته الانتاجية الكبيرة قادرة على توليد ناتج قومي يسد حاجات الحرب الى جانب حاجات الاقتصاد المدني. وما يضخ من مليارات الدولارات على الحرب هي واسباب اخرى حولت الاقتصاد الامريكي الى مدين للعالم الخارجي وخلقت له عجزاً في ميزان مدفوعاته الخارجية وكذلك في موازنته العامة.

لقد اتخذت السلطة الرأسمالية لمواجهة الازمة عدداً من الاجراءات الاولية والتي بدأت بمساعدات نقدية سخية قدمت للمصارف المغلسة وبشراء واسع للاسهم والاصول ونقل ملكيتها الى قطاع الدولة مما يشير الى عمليات تأميم حقيقية. واذا كانت هذه هي بداية الاسعافات الاولية للاقتصاد الرأسمالي فلا احد يمكنه التنبؤ بمدى قدرة هذه الاسعافات على مواجهة ازمات قادمة.

ان جهاز السوق يعجز في احيان كثيرة عن تجهيز المستثمرين بالمعلومات فيدفعهم الى حالة اللايقين التي تؤدي في النهاية الى خفض الحجم الكلي للاستثمارات وبالتالي تراجع معدل النمو الاقتصادي وهنا تظهر الدولة كجهاز اقدر على توجيه الاستثمارات وزيادتها. ورسم التوقعات لأتجاهات النمو في المستقبل. ان هذه المقارنة حول قدرة كل من السوق والدولة تبرز بشكل اوضح في الاقتصادات النامية التي لم تكتمل فيها ادوات السوق الحرة الكاملة. لقد اثبتت تداعيات الازمة المالية الحالية ووصول آثارها السلبية الى اقتصادات الدول النامية بأنه ليس من مصلحة هذه الدول ان تكون جزءاً من قرية معولمة صغيرة. ان على الدول النامية ان تراجع سياساتها وتتجه صوب بناء اقتصاداتها القوية المستقلة وقليلة الاعتماد على اقتصادات الدول الرأسمالية المعرضة للازمات الاقتصادية والمالية الدورية.

ان الاصلاحات الاقتصادية التي تروج لها مؤسسات العولمة وان حققت زيادات طفيفة في معدلات النمو وتعديلات صغيرة في موازين المدفوعات لعدد قليل من الدول النامية فإنها ومن خلال دمج الاسواق وتدويل رأس المال والدخول الى اسواق المال (البورصات) في تلك الدول جعل الاخيرة تحت رحمة الازمات المالية والمضاربات الاحتكارية في الاوراق المالية التي لا يستطيع الاقتصاد النامي تحملها. ويتكشف الان بان التبعية المالية لرأس المال المعولم هي اخطر انواع التبعية الاقتصادية ذلك لأن الانهيارات المالية العالمية تؤدي الى وقف النمو الاقتصادي في البلدان المتأثرة بها وتجعل تلك الاقتصادات في حالة ركود موازي.

ان تحول الرأسمالية التنافسية الى رأسمالية احتكارية وسيطرة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية على معظم اقتصادات العالم غير كثيراً من آليات عمل النظام الرأسمالي وجعل قوانينه الاقتصادية الرئيسية ومؤسساته في حالة استقطاب شديد في مواجهة قطب اخر تلتقي عنده جماهير الطبقة العاملة والطبقة الوسطى المؤلفة من عموم المراتب الاجتماعية المناضلة ضد قوى الاحتكار والمطالبة بحصتها العادلة من القيمة المضافة التي تنتجها.

وفي ضوء تكرر الازمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الرأسمالي يطرح السؤال التالي: هل سيكون مجرد احداث اصلاح في نظم الإدارة والرقابة على آليات عمل المؤسسات الرأسمالية لكي يتخلص النظام الرأسمالي من ازماته او يخفف من اثارها على الأقل؟

ان هذه الازمة الحالية ستعرف هذا الجيل الجديد جيل القرن الحادي والعشرين بعيوب الرأسمالية في مرحلتها وواقعها الحالي، وبالتالي فمن المؤكد ان تجري عملية اعادة تثقيف ذاتية ومراجعة لما علق في ذهن الكثيرين عن اصالة وكلاسيكية الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي طالما روجت له وسائل الاعلام الرأسمالي.

ان هذه الازمة المالية والازمات الاقتصادية الدورية الاخرى تكشف عن عيوب كبيرة في فلسفة النظام الرأسمالي والقوانين الاقتصادية المشتقة منها ومالم يطرأ تغيير نوعي ورنيسي على تلك الفلسفة وهذه القوانين فلن يكون النظام الرأسمالي في مأمن.

ان قانون التراكم الرأسمالي وقانون تركيز رأس المال الاحتكاري لا يسمحان بعودة الرأسمالية الى شكلها الكلاسيكي الذي كان للنشاط والمبادرة الفردية للمنتجين المتعددين العاملين في اجواء المنافسة الحرة الكاملة. الدور الاعظم في دفع الرأسمالية والحفاظ على توازنها الداخلية.

لقد بدأ عصر احتدام التناقضات الداخلية بين عناصر التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للنظام الرأسمالي- بين النمو المطرد لقوى الانتاج الاجتماعية وبين علاقات الانتاج الرأسمالية الساكنة والمحافظة.

ويوماً بعد يوم ومع تكرار الازمات وزيادة حدتها وحجمها يزداد عجز الرأسمالية عن تجديد نفسها ويصبح كل ما تتخذه من اجراءات مضادة لا يعدو ان يكون تسكينياً ومؤقتاً لا يصل الى جذور المشكلة.

ان دراسة صدرت عن احد مراكز الابحاث الاقتصادية في بريطانيا تتحدث عن اضطرابات واعمال عصيان وتمرد ومقاومة ستحدث في عدد كبير من الدول التي ستتأثر بتداعيات الازمة الحالية وسيشكل ذلك سبباً من اسباب التغيير في مجمل البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الدول.

رابعاً: ازمة اسواق المال والبورصات

في خضم خوض الولايات المتحدة للحرب اهتمت الحكومة الامريكية مسألة الرقابة على حركة الائتمان والعمل المصرفي عموماً. وقد يكون ذلك ناتج عن فلسفتها الاقتصادية بعدم التدخل لكنها اجبرت على التدخل بعد هذه الازمة المالية. ان ميزان المدفوعات الامريكي والميزان التجاري وكذلك الموازنة الفيدرالية للدولة كلها تعاني من عجز كبير لأسباب كثيرة منها السياسة الخارجية الامريكية وفرض الوصاية على دول العالم ومحاربة من يخرج عليها ومنها تراجع الولايات المتحدة في مجال المنافسة التجارية الدولية.

ولقد تفتشى الفساد الاداري وتدخلت المحسوبة السياسية والرشوة في منح القروض وتصرفات مجالس الادارة غير القانونية.

ان الفساد الاداري والمالي يستشري في اسواق البورصات وان هنالك شركات وساطة تحتكر تجارة الاسهم والسندات وتحقق ارباحاً من خلال المضاربة بها وادارات هذه الاسواق تحجب المعلومات الحقيقية عن حركة السوق لتحقيق ارباح لنفسها.

في مرحلة الأسهم المالية تقوم المصارف ذاتها الى جانب وظائفها الاساسية بعمليات الاستثمار في الاوراق المالية وهذا النشاط بحد ذاته مدعاة للكثير من التقلبات والمخاطرة ببيع وشراء الاوراق المالية التي قد تنتهي الى صفقات خاسرة وافلاس للبنوك كما يحصل الان فقد تضخم حجم الائتمان وتضخمت اسواق المال بحيث وصل ذلك الانفاق الى سبعة او ثمانية اضعاف قيمة الاصول التي يمتلكها البنك.

ان لشرارة هذه المرة بدأت بهبوط حاد في اسهم شركات العقارات وادى ذلك الى ضعف قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المصارف فشحت السيولة النقدية عند تلك المصارف واعلن بعضها افلاسه. ومع تطور العمليات المصرفية صار في يد البنوك الكبيرة رؤوس اموال ضخمة ساعدت على تكوين وتطوير المؤسسات الاحتكارية وربما وبفضل هذه البنوك العملاقة تحولت الأسهم الى من مرحلتها الصناعية الى مرحلتها المالية.

لقد فوض كبار الرأسماليين المساهمين الاساسيين في رأس مال البنوك الكبيرة مديري تلك البنوك كي يتصرفوا بالاموال ويستخدموا كل انواع المناورات والوسائل في عمليات تخرج احياناً عن النشاط الرسمي والقانوني للبنك وهذا ما قد يعرضها للصدمات المالية او الافلاس اذا ما تجاوز الشطط حدوداً معينة. وهو ما حدث بالفعل في الازمة الحالية كما اعلنت عنه وسائل الاعلام الامريكية.

وبالنظر لشدة التشابك والتداخل بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي فإن اية ازمة مالية يتعرض لها الرأسمال المصرفي او المالي سوف تنعكس سلباً على القطاعات الصناعية.

وبفضل هذا التوسع المالي وتركز رأس المال بيد البنوك الكبيرة تحولت رأسمالية المنافسة الحرة الى رأسمالية احتكارات تقودها البنوك الكبيرة. ان الحكومات الرأسمالية ومن اولى اجراءاتها التدخلية كانت احاطة القطاع الخاص المصرفي بشبكة من التأمين الشامل ضد حالات الخسارة والافلاس. ولمعرفة حالة اسواق المال والبورصات تستخدم عادة مؤشرات على اساس العينة الممثلة للمجتمع تمثيلاً واسعاً وهذه المؤشرات تظهر الحالة المالية للشركة او المصرف او القطاع المعين وتبين حركة النقاط على هذا المؤشر كيف تتحرك قيمة الاوراق المالية التي تعكس حركة الاداء الاقتصادي لقطاع معين او للاقتصاد بشكل عام.

ان التراجع او الهبوط في درجات او نسب المؤشرات الخاصة بالبورصات يشير الى ان الاقتصاد يتراجع ويخسر من اصوله المالية وبأن استمرار هذا الاتجاه يعني دخول الاقتصاد مرحلة ركود. ان تدخل الدولة الرأسمالية في انقاذ الاقتصاد- معونات نقدية، شراء مؤسسات مالية مفسلة تأميمات وغير ذلك فيه خروج على اساس ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي وما نادى به معظم الاقتصاديين الكلاسيك. مما يسمح بالاستنتاج بأن هنالك عيوباً رئيسية في مؤسسة الفكر الاقتصادي الرأسمالي. التي تقود النظام وتقربه من ازمته العامة.

نتائج الازمة المالية على المستوى العالمي

- ١- تدهور في الارصدة والصناديق المالية المختلفة للدول النامية قد يصل الى حد تجميد او مصادرة تلك الارصدة.
- ٢- تفاقم ازمة ديون البلدان النامية وعدم قدرة هذه البلدان على السداد كجزء من محاولة انقاذ المؤسسات المالية الرأسمالية.
- ٣- زيادة حدة التقلبات في الاسواق المالية الدولية وانعكاساتها السلبية على استقرار اقتصادات الدول النامية.
- ٤- التأثير السلبي للازمة على الموارد المالية المتأتية من صادرات الدول النامية وبخاصة ايرادات النفط الذي من المتوقع ان يهبط الطلب العالمي عليه وبالتالي هبوط اسعاره العالمية.
- ٥- الانعكاس السلبي لانخفاض اسعار الصادرات من الدول النامية على مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية فيها.
- ٦- زيادة معدلات التضخم كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الائتمان ثم زيادتها مرة ثانية نتيجة الضخ الجديد للعملة.
- ٧- زيادة معدلات البطالة نتيجة تعطل الطاقات الانتاجية عن العمل.
- ٨- زيادة تبعية اقتصادات الدول النامية المرتبطة باتفاقيات مالية ومصرفية مع الدول الرأسمالية.
- ٩- تدهور موازين مدفوعات الدول التي ترتبط بتجارة خارجية وعقود صادرات مع الدول الرأسمالية الواقعة في الازمة.
- ١٠- سيصاب الاقتصاد العراقي بنكسة من جراء ارتباطاته المالية والتجارية واعتماده الكبير على اقتصاد الولايات المتحدة، فضلاً عن تدهور اسعار صادراته النفطية.
- ١١- ونحن نعتقد بأن تكرر الازمات المالية والنقدية ودورات الركود وتقلص المدة التي بين احداها والاخرى لا بد وان تجهز على النظام الرأسمالي في موعد ليس ببعيد الا اذا قام النظام باجراء اصلاحات هيكلية جذرية تخفف من حدة بعض من قوانينه الاقتصادية.
- ١٢- ان السياسات المعتمدة على استخدام الوسائل العسكرية واشعال الحروب تضيف عاملاً مساعداً مهماً في خروج أي نظام اقتصادي عن مساراته الطبيعية وموازنته العامة ويعجل ذلك في ظهور ازمات اقتصادية ومالية قد تتفاقم لتشكل ازمة عامة لمجمل النظام.
- ١٣- ان المدارس الفكرية الرأسمالية المتعددة التي ظهرت في اعقاب حدوث الازمات لم تنجح في اقتراح الوسائل والادوات لمنع تكرارها والتاريخ الاقتصادي زاخر بالمدارس الفكرية التي راجت بعد وقوع الازمات لكنها انتهت مع ظهور ازمة جديدة.
- ١٤- بالرغم من تطور الوسائل والتقنيات الحديثة للحصول على المعلومات غير ان معظم المنتجين من الافراد والشركات الرأسمالية تجهل قدرة السوق الكلية على الاستيعاب او على الاقل ليس

لديها الكم الكافي من المعلومات مضافاً الى ذلك حتمية حدوث تقلبات مفاجئة تؤدي الى نتائج او انهيارات سريعة.

١٥- ومع كل ازمة او صدمة يتعرض لها النظام الرأسمالي تزداد الهوة بين طروحات المدارس الفكرية الرأسمالية وبخاصة المدرسة الكلاسيكية صاحبة فكرة اليد الخفية او السحرية او دعه يمر، دعه يعمل او العرض يخلق الطلب المقابل له تزداد الفجوة بين هذه التحليلات وبين الواقع المشاهد.

ان التدفق الضخم للسيولة النقدية في اسواق المال لمساعدة المصارف المفلسة ليس سوى حل آني للانقاذ. لكنه غير ناجع لحل الازمة على المدى البعيد ذلك ان هذا التدفق الكبير سوف يولد ضغوطاً تضخمية في داخل الاقتصاد وبالتالي سوف لن يساعد على زيادة انفاق الافراد او زيادة الانفاق الاستثماري. هذا الي جانب ضغوط استمرار الانفاق العسكري بمعدلاته العالية. ونقول اخيراً ان التطور الاقتصادي سيتجاوز الرأسمالية والتناقضات في هذا النظام ستقضي عليه في نهاية المطاف. وستبحث الشعوب عن نظام اجتماعي اقتصادي انساني بديل يلبي طموحاتها في مجتمعات آمنة ومرفهة.